ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Iraqi-French Commercial Relations 1963-1979

Prof. Dr. Amar Shaker Mahmoud

Ghufran Basem Abdul Hussein

Tikrit University - College of Arts -

* *Corresponding author: E-mail* :
Ghufran Basem@yahoo.com

***Keywords*:**
Relations
Iraq
France
Economic
Exchange

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Aug 2022
Available online 23 Apr 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The study of the history of international relations between nations is closely linked to the nature of the historical background of that relationship, which is naturally reflected in the political, economic and social conditions, as those conditions enable society to get rid of the burdens it faces in order to keep pace with the countries of the world.

In the light of that understanding, interest emerged in studying the subject of "Iraqi-French commercial relations 1963-1979." The year 1963 was represented by the formation of a new government in Iraq headed by President Abd al-Salam Muhammad Aref. The year 1979 represented the end of an important era in the contemporary history of Iraq, to begin a new stage in Iraqi-French relations.

The problem that the study tries to address is what is the nature of the Iraqi-French trade relations? What is the role of successive governments in developing these relations? What is the extent of the impact resulting from the change of the political system in Iraq or France, represented by the transition to the republican system, on the nature of those relations

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.4.2.2023.13

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

العلاقات التجارية العراقية – الفرنسية 1963 – 1979

أ . د عمار شاكر محمود/ جامعة تكريت – كلية الآداب
غفران باسم عبدالحسين/ جامعة تكريت – كلية الآداب

الخلاصة:

إن دراسة تاريخ العلاقات الدولية ما بين الامم يرتبط ارتباطاً وثيقاً في طبيعة الخلفية التاريخية لتلك العلاقة، والتي تنعكس بطبيعة الحال على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اذ ان تلك الاوضاع تمكن المجتمع من التخلص من الاعباء التي تواجهه من اجل مواكبة دول العالم .

فضلاً عن ذلك فإن دراسة تاريخ العلاقات الدولية بشكل عام وتاريخ العلاقات العراقية – الفرنسية بشكل خاص له أهمية كبيرة ليس للمجتمع الأوربي فحسب بل يتعداه إلى المجتمعات العربية والعالمية الأخرى .

وعلى ضوء ذلك الفهم برز الاهتمام بدراسة موضوع " **العلاقات التجارية العراقية – الفرنسية 1963 – 1979** "، وقد تمثل عام 1963 بتشكيل حكومة جديدة في العراق برئاسة الرئيس عبدالسلام محمد عارف، وأما التوقف عند عام 1979 فتمثل في نهاية حقبة مهمة من تاريخ العراق المعاصر لتبدأ مرحلة جديدة في العلاقات العراقية – الفرنسية .

إن الإشكالية التي حاولت الدراسة معالجتها في ثنايا صفحاتها، هي ما طبيعة العلاقات التجارية العراقية – الفرنسية ؟ ما هو دور الحكومات المتعاقبة في تطوير تلك العلاقات ؟ ما هو مدى التأثير الناجم عن تغيير النظام السياسي في العراق او فرنسا والمتمثل في التحول إلى النظام الجمهوري على طبيعة تلك العلاقات؟.

الكلمات المفتاحية : العلاقات – العراق – فرنسا – اقتصادية – تبادل – تجارة .

المقدمة:

العلاقات التجارية العراقية – الفرنسية 1963 – 1979:

شهدت العلاقات العراقية – الفرنسية الاقتصادية تطوراً ملحوظاً في نهاية العهد الملكي العراقي (1921– 1958) ولاسيما في المدة ما بين (1953 – 1958)، الا ان ذلك التطور لم يستمر طويلاً بفعل عاملين اساسين تمثل العامل الاول: في وجود الهيمنة البريطانية على العراق، والعامل الثاني تمثل في موقف الحكومة الفرنسية من القضايا العربية ولاسيما تلك القضايا الخاصة بالقضية الجزائرية والصراع العربي – الصهيوني .

وعلى العموم شهد ميدان التجارة في فرنسا انفتاحاً كبيراً بعد انضمامها إلى الجماعة الأوربية للفحم والصلب "***European coal and steel community***" [1] عام 1951، ثم الجماعة الأوربية الاقتصادية "***European Economic***" [2] عام 1957، وأن فرنسا قد قامت بتحديث قطاع الصناعة والزراعة، ولاسيما البرامج الصناعية الكبرى، وذلك من أجل أن تخلق حالة من التوازن الاقتصادي بين وارداتها وصادراتها الصناعية، وكذلك الزراعية، وإجراء التحسينات عليه، حتى يسهم في سد الاحتياجات الزراعية فضلاً عن جعلها اجراءاتها قادرة على تغذية ضعف عدد السكان، وأن هذا الأمر سمح لفرنسا بتصدير الفائض عن انتاجها الزراعي، ليؤدي ذلك الأمر إلى دخول فرنسا مع دول العالم في عمليات التجارية متبادلة، ومن بين تلك الدول العراق، اذ قامت فرنسا بإرسال عدد من الخبراء إلى العراق لتقديم المساعدة في الإنتاج الزراعي، اذ اضاف ذلك للقطاع الزراعي تطوراً ملحوظاً[3].

أعلنت وزارة التجارة العراقية 22 كانون الثاني 1963 في كتاب عمم الى الدوائر التابعة لها بعودة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين كل من العراق وفرنسا، وجاء ذلك على وفق قرار مجلس الوزراء[4]،

كما أعلنت عن السماح بفتح وكالات عراقية للشركات الفرنسية، وأن سبب رجوع العلاقة التجارية في تلك المدة هي التحسن الذي طرأ على العلاقات العربية – الفرنسية والموقف الفرنسي تجاه القضايا العربية ولاسيما بعد حصول الجزائر على استقلالها[5].

أظهرت الحكومتان العراقية والفرنسية عزمها على توسيع تعاونهما في المجالات الاقتصادية والثقافية، كون العراق بلد نامٍ يسعى من أجل تحقيق تنمية اقتصادية تساهم في رفع المستوى المعيشي فيه، وفرنسا هي بلد صناعي تبحث عن أماكن من أجل تصريف إنتاجها، ففي ذلك الإطار وفي ١٠ أيلول 1963 جاءت زيارة وفد فرنسي برئاسة نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية اندريه بيتانكور ***"Andrea Bettecourt"*** [6]، وهو أحد الزعماء فرنسا والمسؤول عن العلاقات الاقتصادية الخارجية للجمعية الوطنية الفرنسية، إذ تم استقباله من قبل الوزير طالب شبيب[7]، وقام الوفد الفرنسي بإجراء مباحثات مع العديد من الوزراء منهم وزير المالية والاقتصاد والصناعة والنفط[8].

زاد حجم التبادل التجاري بين فرنسا والعراق في نهاية عام 1963، إذ بلغت مليون دينار عراقي، وتضمن التبادل التجاري كل من أنابيب الصلب والسيارات والإطارات والأجهزة الكهربائية والمنسوجات، وفي عام 1965 زار العراق بعثة فرنسية اقتصادية جاءت من أجل معرفة إمكانيات تطور التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين[9].

ارسلت الحكومة العراقية وفدا برئاسة وزير التخطيط محمد يعقوب السعيدي(1921– 2004 / 1966 – 1968)، فضلاً عن عدد من الممثلين عن وزارات الخارجية والتخطيط والصناعة والاقتصاد والإصلاح الزراعي والمواصلات والمالية من أجل إجراء مفاوضات مع فرنسا تهدف إلى عقد اتفاق للتعاون الاقتصادي بين الجانبين، اذ كتب وزير الصناعة أديب الجادر (1922– 2019 / 1964 – 1965)، إلى مجلس الوزراء إشارة إلى وجود إمكانيات عديدة لتطوير التعاون بين العراق وفرنسا، وفي مجالات متعددة منها ثقافية وتجارية، إذ يمكننا الافادة من الخبرات الفرنسية لبناء وحدات فنية تكون مستقلة من أجل تحقيق تطور فني في مختلف الميادين، وأيضاً إجراء الدراسات والبحوث على مختلف الأصناف، وإنشاء وحدات فنية تكون متكاملة[10].

ازدادت استيرادات العراق من فرنسا بضائع ما قيمته بين عامي (1964 – 1966) من (24,500) مليون فرنك إلى (64) مليون فرنك، في حين وصلت في عام 1967 إلى (100) مليون فرنك، وفي مجال توسيع آفاق التعاون بين الطرفين في عام 1967 افتتحت مصلحة البريد والبرق محطة برق لاسلكي مباشر بين كل من بغداد وباريس[11].

وبعد حرب حزيران 1967 أحتلت فرنسا المرتبة الأولى من بين دول السوق الأوربية المشتركة، التي يتعامل العراق معها تجارياً، ويعد الموقف من حرب 1967 سبباً في انفتاح العراق عكسياً، إذ قاطع العراق البضائع البريطانية والأمريكية لتزيد فرنسا من صادراتها الصناعية إلى العراق[12].

فتح موقف فرنسا من العدوان الصهيوني على الأمة العربية الباب لتطوير العلاقات العراقية الفرنسية، إذ أعلن العراق في 18 تموز 1967 بأن الدكتور محمد يعقوب السعيدي وزير التخطيط سيسافر إلى باريس على رأس الوفد الاجتماعي العراقي، وخول مجلس الوزراء العراقي محمد يعقوب السعيدي التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع فرنسا[13].

غادر وزير التخطيط محمد يعقوب السعيدي بغداد في 8 أيلول إلى باريس وصرح بأنه يحمل رسالة من الرئيس عبد الرحمن محمد عارف (1916 – 2007 / 1966 – 1968) إلى الرئيس الفرنسي شارل ديغول (1890 – 1970 / 1959 – 1969)، رسالة خطية جاء فيها: " **بأن الحكومة العراقية تقدم شكرها لفرنسا على موقفها الودي العادل من القضية العربية** "، كما قام الوفد بإجراء اتصالات مع المسؤولين الفرنسيين، فضلاً عن مباحثات رسمية تهدف لتنفيذ مشاريع اقتصادية، ومنها مشروع الخطة الاقتصادية الخمسية، وعند وصوله إلى باريس اجتمع محمد يعقوب السعيدي مع الرئيس شارل ديغول، وبعد الاجتماع صرح أن المباحثات تناولت الوضع في عموم منطقة الشرق الأوسط[14].

وفي أيلول 1967 بدأت المباحثات العراقية – الفرنسية عن طريق وزارة المالية، ودارت حول مشروعين **الأول:** يرمي من أجل زيادة التجارة بين العراق وفرنسا، **والثاني:** يهدف إلى إنشاء تعاون اقتصادي بين البلدين على أسس منظمة، وقع العراق وفرنسا في 20 أيلول أول اتفاق تجاري بينهما، نص على ثمان مواد جاء فيها، أن يمنح الطرفان كل منهم معاملة أكثر الدولة حفاوة في علاقتهم الخارجية، فيما يخص مسألة الرسوم الكمركية والإجراءات المتعلقة بها وغيرها من الضرائب، وكذلك خزن البضائع ومرورها بالترانزيت مع أن تراعي الضرائب والأنظمة ولا تطبق هذه المعاملة على ما يلي[15]:-

1- الامتيازات التي تمنح من قبل او الممنوحة إلى دولة جارة للدول المتعاقدة من أجل العمل على تسهيل تجارة الحدود مع هذه الدولة.
2- الامتيازات الممنوحة أو التي ممكن أن تمنحها الجمهورية العراقية إلى أي دولة أو بلد عربي.
3- الامتيازات الممنوحة أو التي ممكن أن تمنح من قبل أي من الطرفين المتعاقدين إلى دول أخرى من أجل إقامة منطقة تجارية حرة أو إيجاد اتحاد كمركي مع تلك الدولة
4- الامتيازات الممنوحة أو التي ممكن أن تمنحها الجمهورية الفرنسية لدول أخرى نتيجة لارتباطها الخاص بتلك الدولة.

ومن أجل مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولتين يؤمن كل من البلدين المتعاقدين للبواخر التجارية، فضلاً عن بواخر النزهة التابعة إلى الفريق الآخر، إذ كانت موجودة في الموانئ، ذات المعاملة التي يؤمنها لموانئه، ذلك ما يخص الضرائب والرسوم والموانئ، وأيضاً الحرية للدخول إليها وتقديم التسهيلات سواء كانت للبواخر أو لملاحيها، وكذلك الركاب والبضائع، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق

على عملية النقل الملاحية، والتي تكون محصورة برعاية أي من الفريقين، إذ تشمل تلك العملية بواخر الصيد والتجارة الساحلية[16].

إن السلع التي منشؤها احد البلدين هي وحدها التي تعد سلع ذلك البلد بالنسبة لهذه الاتفاقية، وان كلا من الفريقين يحتفظ لنفسه بحق تقدير منشأ البضائع المستوردة من الفريق الاخر، وذلك وفقا للأنظمة المعمول بها[17].

وعلى البلدين المتعاقدين الموافقة على تقديم التفضيلات من أجل أن تقام معارض تجارية، والمعارض الأخرى في دولتيهما مع مراعاة القوانين والأنظمة الخاصة بهما، أما ما يخص استيراد وتصدير السلع فيكون هناك تسوية لجميع المدفوعات، وأيضاً التكاليف بين البلدين بأول عملة تكون قابلة للتمويل، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة السارية المفعول، وتشكيل لجنة من ممثلين من الدولتين المتعاقدتين تكون المهمة التي وقعت عليهم هي استعراض تطور العلاقات التجارية بين الطرفين والقيام بتقديم المقترعات التي تهدف إلى تقوية العلاقة بين البلدين، وأن تجد حلول للمشاكل التي قد تنشأ في مدة الاتفاقية، وأن تجتمع تلك اللجنة في الدولتين بناءً على طلب أحدهما وأن تكون بصورة دورية[18].

وإذا ما استوجبت الالتزامات الناشئة بإدخال بعض التعديلات اللازمة عن معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوربية المتعلقة بقيام سياسة تجارية تكون بصورة تدريجية، وعن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وعلى الجانبان أن يعيدوا فتح باب المفاوضات بأقرب وقت ممكن[19].

تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بدء من تاريخ تبادل مذكرات تؤيد موافقة الحكومتين الفرنسية والعراقية، وإن الحكومة الفرنسية كانت على استعداد لتسهيل وضمان القروض، والتي يقوم بمنحها المجهزون الفرنسيون إلى المستثمرين العراقيين وبسعر الفائدة التجارية، وأن تتولى المؤسسات المعنية بالاتفاق فيما بينها بتحديد الشروط المالية للعقود ويجري منح القروض كما يلي[20]:-

1- قروض قصيرة الأجل، التي تصل لحد (75) مليون فرنك فرنسي، وذلك من أجل شراء المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة، وأيضاً السلع الاستهلاكية، وتتراوح المدة التابعة لها بين (3 – 12) شهراً، وقد تكون أكثر من ذلك لتصل إلى (22) شهراً.

2- قروض متوسطة الأجل، تصل هذه القروض إلى (75) مليون فرنك فرنسي، وتكون المدة التي تسدد بها بين شهرين و(5) سنوات اعتباراً من تاريخ تسليم المنتجات، وذلك يكون بالنسبة السلع الإنتاجية المشترات.

3- قروض طويلة الأجل، والتي تصل إلى (75) مليون فرنك فرنسي، ومدة تسديدها تكون ما بين (6 – 10) سنوات، وذلك يكون اعتباراً من تاريخ التسليم، أو قد تكون من تاريخ الانتهاء من النصب، ذلك بالنسبة للتجهيزات الثقيلة، أو غيرها من المجموعات الصناعية والتي لا تقل قيمتها عن (25) مليون فرنك فرنسي.

وعلى اساس ذلك تقوم الحكومة الفرنسية بتمويل المشروعات الصناعية، التي ذات أهمية كبيرة عن طريق قروض مصرفية تعطي أو تمنح مباشرة إلى المستثمرين العراقيين وتكون مضمونة من قبل الحكومة الفرنسية، كقاعدة عامة يغطي القرض الممنوح من القسم المصدر من البضائع بنسبة (80%)، ويسدد المدفوع بأقساط نصف سنوية تكون متساوية، اذ يدفع أولهما بعد مضي (6) أشهر على التسليم أو الانتهاء من النصب في حالات أخرى، وأن المبالغ المستحقة تدفع عند الاستحقاق، وذلك يكون في أواخر نصف السنة، في الوقت ذاته الذي يسدد فيه القسط السنوي من الدين الأولي، والمستحق في ذلك التاريخ، ويمكن أن تستفيد من هذه الضمانات كل من المشاريع المدرجة في الخطة الخمسية العراقية (1965 – 1969)[21]، والتي تدخل في منهاج المصرف الصناعي العراقي أو غير ذلك من المؤسسات الحكومة التي من بينها ما يلي[22]:-

1- المشاريع الكيمياوية، مصفى البصرة.

2- مصانع النسيج ومصانع الإسمنت وتجهيزات للصناعة الغذائية (معامل السكر)، وتجهيزات المراكز الصحية والتجهيزات المائية، وغيرها.

إن الحضور السياسي المميز لفرنسا في علاقتها مع العراق ما كان ليتحقق الا في حالة كان لها أهداف اقتصادية متميزة في العراق وفي كافة دول المشرق العربي، فقد عدت فرنسا العراق فرصة لتوحيد مصالحها في المنطقة، وفتح المجالات أمام الرأسمالية الفرنسية في سعيها لاكتشاف مواقع جديدة، كما أن منطقة الخليج العربي قد أصبحت مركز استقطاب وتنافس بين الاحتكارات الأوربية والأمريكية، وذلك نتيجة ارتفاع عائدات النفط فيها، فضلاً عن ذلك أن الحكومة العراقية قامت بدراسة المشاكل العامة التي تواجه العملية الاقتصادية بعد ثورة ١٧ تموز 1968[23]، إذ أقر الدستور العراقي المؤقت أن يأخذ أسلوب التخطيط بوصفه وسيلة عملية واستثنائية من أجل استغلال الموارد الاقتصادية وتطبيق العدالة الاجتماعية وبالتعاون مع القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية[24].

أما في المجال السياحي فقد قدمت الشركات الفرنسية في شهر كانون الثاني 1968 عرض من أجل تطوير الحركة السياحية في العراق وذلك ببناء فندق سياحي على الطراز العالمي سعة (200) غرفة في بغداد، وأيضاً تقدمت شركات متعددة لتنفيذ مرافق سياحية أخرى في العراق[25].

ونتيجة لتلك السياسة فقد شهد العراق نهضة اقتصادية كبيرة تركزت على تطور البنية التحتية للاقتصاد العراقي، ومن أجل تنفيذ تلك الخطة فتحت للحكومة العراقية المجال أمام الشركات الاستثمارية والتنفيذية سواء كانت تلك الشركات عراقية أم أجنبية من أجل المساهمة في بناء العراق[26].

ووجدت فرنسا الفرصة الذهبية في العراق وذلك للاختلال الحاصل في ميزانيتها لكونها تعاني من عجز مالي قدر بـ(2,1) مليار فرنك، ومن هذا المنطلق سعت فرنسا للتنافس مع الدول لأجل أن يكون لها النصيب الأوفر بأكبر نسبة من المقاولات وتنفيذ المشاريع في العراق، إذ نزلت السلطات الفرنسية بكل

ثقلها من أجل إبرام عقود ضخمة تمكن الشركات التابعة لها من فرض وجودها والوقوف في وجه المنافسات الضخمة لباقي الدول، إذ فازت (8) شركات فرنسية بعقود تنفيذ مشاريع معامل وسدود ومد الطرق البرية في العراق ضمن مشاريع خطة التنمية القومية الأولى[27].

كذلك اهتمت فرنسا بالجانب التجاري في العراق في عام 1968، إذ أحتلت المرتبة الخامسة في قائمة الدول المصدرة للعراق في المدة نفسها، وأيضاً شهد ميدان التجارة للقطاع الزراعي تطوراً ملحوظاً لاسيما خلال تطبيقات خطة التنمية القومية في العراق عام 1970، إذ قام العراق باستيراد (200) حفارة هيدروليكية من فرنسا تحفر المبازل، وذلك لغرض استصلاح التربة، كما ساهمت فرنسا في تحقيق تنمية زراعية حقيقة في العراق عن طريق اسهام خبراتها بإقامة السدود ومشاريع الري والصرف الصحي[28].

وبسبب قوة النشاط الصناعي الفرنسي والذي يشكل جزء من الاقتصاد العالمي، فإنها قد وسعت نطاق صادراتها إلى العراق من (95) مليون فرنك في عام 1969 إلى (195) مليون فرنك في عام 1970، وإلى (362,1) مليون فرنك عام 1971، وتشمل تلك الصادرات السيارات فضلاً عن منتجات الصلب والأجهزة الميكانيكية والسكر والأجهزة الكهربائية والآلات[29]، وكذلك شملت مبيعات فرنسا الصناعية، فصناعات النقل والاتصالات والتقنيات السمعية والبصرية والمصانع والمباني، من أجل المساهمة ببناء قاعدة صناعية كبيرة ومتطورة في العراق أذ تم التعاقد مع عدد من الشركات الفرنسية، وكان التعاقد من أجل إقامة معمل تجميع السيارات في الإسكندرية[30].

كذلك تم التعاقد مع شركات فرنسية لتوسيع معامل الجلود ومصانع النسيج، وأيضاً معمل لتحويل النفايات إلى أسمدة واستخدامها في الزراعة، فضلاً عن ذلك تم التعاقد مع شركات فرنسية أخرى، تكون متخصصة في نصب وتشغيل وصيانة مشروع ماء القناة ومشروع ماء السليمانية، وقيام بتوسيع إنتاج معمل الحديد في البصرة، إذ تم التعاقد مع شركة (كروز ولوار) الفرنسية ***"French company Cruz and Loire"*** عام 1973 لإقامة مصنع الصلب، ويكون بطاقة (400) ألف طن سنوياً، وبكلفة (140) مليون دولار، كما تم الاتفاق مع الشركة على إقامة مصنع الحديد الاسفنجي بطاقة (1.15) مليون طن في السنة، وبكلفة (230) مليون دولار، على أن يقوم العراق بتصدير (750) ألف طن سنوياً من إنتاجه إلى فرنسا، وساهمت أيضاً شركة بشييني ***"Pechiney"*** [31] في إقامة مصنع لصهر الألمنيوم، ومصنع آخر لصناعة صفائح الألمنيوم في الناصرية[32].

أما ما يخص ميدان النقل والاتصالات، فقد تم الاتفاق بين الطرفين أي العراق وفرنسا على إقامة شبكة اتصالات خارجية عبر خطوط محورية، كذلك تم تحديث الاتصالات الهاتفية من خلال الاعتماد على الاتصالات الرقمية، وتشغيل منظومات اتصالات حديثة، وكذلك تطوير كفاءات العاملين في هذه المنظومة فضلاً عن تحقيق مشاريع التراسل العددي والبدالات الدولية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية[33].

ومن أجل تحديث خطوط السكك الحديدية، فقد تم تجهيز العراق بـ(200) عربة قطار صنع فرنسا، وأيضاً تم التعاقد مع فرنسا لإنشاء مترو بغداد، وأيضاً تم التعاقد معها لإعادة بناء مطار بغداد الدولي بأحدث الطرق، والقيام ببناء مطار دولي في البصرة[34].

ومن بين المواضيع التي تباحث فيها الجانبان العراقي والفرنسي أثناء لقاءات للوفود الدولتين على مختلف مستوياتها، فضلاً عن الاتفاقيات والعقود، حول كيفية تذليل المعوقات المالية للحسابات التجارية لتلك العقود إذ تم تكليف مصرف الرافدين بكونه ممثلاً عن الجانب العراقي، ويكون ممثل الجانب الفرنسي بنك ليونيه "***Lyonnais***" [35]، في الاتحاد المصرفي، والذي كونه مجموعة من الأقطار العربية بالتعاون مع فرنسا، إذ ساهم مصرف الرافدين بـ (7) مليون فرنك، وأيد الجانب الفرنسي بالاستعداد لضمان تسهيل القروض، والتي يقوم بمسحها المجهزون الفرنسيون لتنفيذ العقود في العراق، والتي تساهم في إقامة علاقة اقتصادية ثابتة بين الدولتين لتسهيل عمليات التصدير والاستيراد بين الطرفين[36].

وعلى العموم قام وفد عراقي بزيارة الى فرنسا في عام 1972، واثناء الزيارة قام بطرح مواضيع اقتصادية على الجانب الفرنسي، وهي على النحو الاتي[37]:-

1- القطاع الصناعي: نرى إمكانية فرنسا في تقديم مساعدات فنية وتمويلية من أجل إنشاء المشروعات التالية:-

أ- مشاريع لتسييل الغاز وتصديره إلى الخارج.

ب-مشروع الإطارات والأنابيب المطاطية.

ج- المشاريع البتروكيمياوية بعد إكمال الدراسات الأولية من قبل المستشار الفرنسي.

د- مشروع السيراميك من أجل إنتاج المواد الخزفية والمنزلية والكاشي والطابوق الناري.

هـ-وأيضاً دراسة مشاريع جديدة مثل معمل للعطور، وكذلك مصانع الجدران والسقوف الكونكريتية الجاهزة، وذلك لاستعمالها في بناء المجمعات السكنية والكابينات السياحية، وأيضاً المعدات الإلكترونية وغيرها من مشاريع مشابهة لها.

2- قطاع المباني والخدمات: نرى إمكانية فرنسا لتقديم مساعدة بما يلي:-

أ- إرسال عدد من الخبراء وذلك للمساعدة بمسح عام للمياه الكبريتية وأيضاً المعدنية، ومعرفة ملائمتها للأغراض الطبية والسياحية، وكذلك الاستهلاك البشري.

ب-تزويد وزارة البلديات وأمانة بغداد بسيارات تقوم بالأشغال العامة له، منها لنقل اللحوم ونقل فضلات المجاري ومكافحة الحريق... الخ.

ج- المشاركة في مشاريع السياحة والاصطياف[38].

3- قطاع النقل والمواصلات:-

أ- طالب الوفد العراقي بترشيح خبير اقتصادي للأشغال ضمن هيئة مشروع دراسة النقل، وذلك استناداً إلى اتفاقية التعاون العلمي، فضلا عن الجانب الفني الذي عقد بين العراق وفرنسا.

ب-السماح للجهات الفرنسية الاشتراك في المناقصات العالمية، والتي سوف تعلن في حقل المواصلات بأسعار تكون معتدلة، وأيضاً منافسة المحطة الأرضية، البدالات، محطات الإذاعة والتلفزيون، المايكروويف.

4- القطاع الزراعي: يرى الإمكانية الفرنسية لما تتمتع به من خبرة في مجالات الخزن والزراعة، لذا قامت بدراسة وتنفيذ بعض المشاريع الزراعية، وأيضاً اسداء بالمعونة الفنية في تصميم السدود والخزانات وأعمال الري الأخرى[39].

الى جانب ذلك تم عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وفرنسا في عام 1974، اذ أن الحكومتين أدركت الدور الأساسي الذي يؤديه التعاون الاقتصادي والفني من أجل تنمية علاقاتهما المتبادلة، إذ عزمت الحكومة العراقية على تسريع عملية التنمية الاقتصادية في العراق، ولاسيما عن طريق افتتاح مشاريع صناعية وزراعية، فأرادت الحكومة الفرنسية في الإسهام في ذلك التسريع، معتقدين أن تقوية التعاون الاقتصادي وأيضاً الفني بين الطرفين يوثق علاقة الصداقة بينهما، إذ تم الاتفاق بين الدولتين بعقد تلك الاتفاقية، التي تم التوقيع عليها في 12 آذار 1974، فكان ممثل الطرف الفرنسي لاريرادي موريل "***Lorraine Morell***"، أما الحكومة العراقية فقد مثلها شاذل جاسم طاقة[40]، جاء في الاتفاقية ثمان مواد نصت على أن تلتزم الحكومتين العراقية والفرنسية بتشجيع وتسهيل تنمية التعاون الاقتصادي والزراعي والصناعي والفني بين الطرفين في مجالات المصلحة المشتركة بجميع الوسائل الممكنة، وتحقيقاً لهذا الالتزام يتخذان الإجراءات المناسبة ومنها: أن تلتزم الحكومة الفرنسية بأن تبذل كافة الجهود المناسبة لمنح أفضل الصيغ الممكنة لتغطية الأخطار، وأيضاً استخدام الوسائل الأخرى التي بقبضتها لحث الشركات والمؤسسات الفرنسية في الإسهام لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية، أما ما يخص تجهيز المكائن والمعدات وقطع الغيار ستكون على أسس تنافسية وبشروط تضمن تقديم تقنية متقدمة وأسعار تنافسية وتنفذ بشكل سريع[41]، وأن تستعمل جميع الإمكانيات بحل كافة المشاكل والتغلب على الصعوبات والعقبات التي تؤخر أو تعرقل التنفيذ الكامل لالتزام الشركات والمؤسسات الفرنسية المتعاقدة مع الشركات والمؤسسات العراقية، ولاسيما من حيث المدة والتجهيز والأسعار والعمل والمواصفات، وعلى الحكومة العراقية أن تلتزم بكافة الجهود المناسبة لتسهل مساهمة المؤسسات والشركات الفرنسية في تنفيذ مشاريع التنمية في العراق، وعلى الحكومتين أن تقوما بإجراء الاتصالات فيما بينهما لمتابعة تنفيذ الفقرات[42].

إن الحكومتين العراقية – الفرنسية تعتقدان بوجود فائدة مشتركة لتنفيذ المشاريع في العراق في القطاعات الزراعية والنفطية والصناعات المعدنية والحديدية والكهربائية والميكانيكية والبتروكيمياوية

والأجهزة الإلكترونية والراديو والتلفزيون والمراسلات السلكية واللاسلكية والبناء والصناعة الغذائية وصناعة السفن ونقل التكنولوجيا في جميع المجالات المذكورة، وجاء في المواد الأخرى من الاتفاقية على أن تشجع الحكومتان العراقية والفرنسية مبادرات التعاون الصناعي التي بإمكانها أن تنفذ الصيغ التالية[43]:-

1- التعاون بين مؤسسات البلدين وأجهزتها في مرحلة الدراسات، أو في مرحلة التنفيذ، أو القيام بإنشاء وحدات اقتصادية جديدة أو عن طريق توسيع أعمال وحدات موجودة بزيادة إنتاجها أو بتحسين نوعية الإنتاج.

2- التعاون بين مؤسسات البلدين والأجهزة في إيجاد أسواق لمنتجاتها في البلدين وغيرها من البلدان.

3- البحث في إمكانيات تنفيذ مشترك لمشاريع صناعية كبيرة في العراق، يكون الإنتاج فيها مخصص لعملية التصدير.

بالنظر لأهمية تمويل تطوير التعاون الاقتصادي والفني بين الدولتين العراقية والفرنسية تمنح الحكومتان قصارى جهدها لمنح الشروط الممكنة في هذا المجال، فمن أجل نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى العراق والتخلص من جميع المعوقات التي تعرض ذلك، إذ اتخذت الحكومة الفرنسية الإجراءات اللازمة لرفع مستوى الخبرات الفنية العراقية بجميع الطرق المناسبة في إطار البرامج السنوية، والتي يتفق عليها من قبل الطرفين، وأن الحكومة الفرنسية تلتزم ببذل قصارى جهدها لتسهيل دخول البضائع العراقية المصنوعة منها وغير المصنوعة إلى الأسواق الفرنسية على أن لا يتعارض ذلك مع التزاماتها الدولية، فضلاً عن ذلك تضع السلطات الفرنسية تحت تصرف المصدريين العراقيين خدمات المؤسسات الفرنسية المختصة لتوسيع معرفة المستوردين الفرنسيين بإمكانيات شراء المواد العراقية، كما انها تدخل البضائع العراقية إلى الشركات الفرنسية التي يعهد إليها إقامة مشاريع إنتاجية في العراق للتعهد إذ رغبت الحكومة العراقية بالتالي بتسويق جزء من المواد التي تقوم بإنتاجها تلك المشاريع[44].

شكلت الحكومتان العراقية والفرنسية لجنة للتعاون الاقتصادي والفني كانت مهمتها العمل على متابعة تنفيذ نصوص تلك الاتفاقية، وتتكون من ممثلين من الحكومتين، وهؤلاء الممثلين يكونان أحد كبار الموظفين وأيضاً سكرتير دائم وعدد متساوي من الخبراء، ويكون اجتماع تلك اللجنة مرة في السنة بالتعاقب في بغداد أو باريس، أو متى ما طلبت الحكومتان العراقية والفرنسية ذلك، وتتولى اللجنة بحث السبل والإمكانيات اللازمة لتحقيق أهداف الاتفاقية، وتسهل تنفيذها، وأن تبذل قصارى جهدها لحل المشاكل التي تعترض الجانبين في عملية تنفيذ الاتفاقية، وأن للجنة الحق في تشكيل لجان مختصة إذ ما رأت ضرورة لذلك[45]، وأن السكرتير العراقي والفرنسي يقومان في لجنة التعاون الاقتصادي والفني بتبادل المعلومات بصورة دائمة عن عمليات التعاون المتعلقة بالاتفاقية ومتابعة تطورها خلال مدة اجتماعات اللجنة[46].

وأثناء زيارة رئيس الوزراء الفرنسي ريمون بار "***Raymond Barre***" (1924- 2007 / 1976 - 1981) إلى العراق في عام 1977 تم البت بمسألة زيادة في حجم التبادل بين الدولتين، ومتابعة الحوار، وكذلك تأهيل الملاكات، وتدريب الفنيين الذين يحتاج العراق إليهم، كما أن الطرفان اتفقا على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية تكون ثابتة، لاسيما في الجانب أو الميدان النقدي بما يضمن تقدم اقتصادي متجانس للدول المصدرة والمستهلكة[47].

وفي عام 1979 كان الميزان التجاري لصالح فرنسا، فعدت صادراتها التجارية إلى العراق على سبيل المثال نحو (100,1) مليون دينار عراقي، وبلغت وارداتها من العراق نحو (846,619) ألف دينار عراقي[48] .

ومهما يكن من امر فان التبادل التجاري في مختلف الميادين شهد ارتفاعاً ملحوظاً بعد ان ابدا الطرفين العراقي والفرنسي الرغبة الجادة لتوسيع التعاون التجاري والذي ينعكس بصورة ايجابية على البلدين اذ حاول العراق الاعتماد على فرنسا في عملية الاستيراد والتصدير، كما حاولت فرنسا فتح سوق جديد لها والافادة من المواد الاولية التي يمتلكها العراق .

الخاتمة :-

1- كان لقرار تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢، اثر واضح وكبير على العلاقات العراقية - الفرنسية ولاسيما بعد المواقف الايجابية التي اتخذتها فرنسا من القضايا العربية المصيرية اذ انعكس ذلك على إدامة العلاقات الاقتصادية بين الطرفين .

2- ادى المسؤولون الحكوميون في البلدين جهوداً استثنائياً في تعزيز الروابط التجارية من خلال الزيارات المتكررة التي قاموا بها والتي اثمرت عن توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجال النفطي والاقتصادي .

3- كان للتبادل التجاري بين العراق وفرنسا دور مهم و وثيق في تطور العلاقة بين الطرفين، إذ عقدت العديد من الاتفاقيات في المدة ما بين (1963- 1979)، وهذا الأمر يدل على رغبة البلدين في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينهم .

4- انعكس التبادل التجاري بين العراق وفرنسا الى بقية القطاعات ولاسيما قطاع النقل والموصلات اذ دخل الجانبان في مباحثات رسمية من اجل تذليل كل العقبات التي تواجه تطوير ذلك القطاع والذي سيكون له نتائج مهمة على تطوير وازدهار العلاقات الاقتصادية فيما بينهم .

الهوامش :-

[1] الجماعة الأوربية للفحم والصلب: منظمة دولية تأسست عام 1951 بموجب معاهدة باريس الموقعة عليها من قبل ستة دول، وهم كلاً من(فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، وألمانيا الغربية)، تأسست نتيجة تنظيم الإنتاج الصناعي لأعضائها تحت ضل السلطة المركزية. للمزيد ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ألمانيا – أوربا، دار رواد النهضة، بيروت، د.ت، ج3 ، ص360.

[2] الجماعة الأوربية الاقتصادية: منظمة إقليمية تم تأسيسها عام 1957 بموجب معاهدة روما من أجل تحرير التكامل الاقتصادي بين أعضائها، أي كل من (ألمانيا وبلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا). للمزيد ينظر: محمد حمزة حسين الدليمي ولبنى رياض عبد المجيد الرفاعي، تاريخ العالم المعاصر، دار أجن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2014، ص529.

[3] لويس دوللو، العلاقات الثقافية الدولية، ترجمة: بهيج شعبان، منشورات عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 1974،، ص33.

[4] جريدة البلاد، العدد 6529، 23 كانون الثاني 1963.

[5] قحطان أحمد سليمان، السياسة العراقية الخارجية من 14 تموز 1958 الى 8 شباط 1963، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص393.

[6] اندريه بيتانكور: (١٩١٩–٢٠٠٧) صحفي ورجل اعمال وسياسي فرنسي، ولد من عائلة بورجوازية كاثوليكية، درس الحقوق في مدة (١٩٣٥–١٩٣٧) تزوج من ليليان شويلرو، انتخب عضواً في الجمعية الوطنية عام ١٩٥١ ثم اعيد انتخابه في عام ١٩٥٦ على قائمة الفلاحين المستقلين اصبح نائبا لرئيس لجنة الشؤون الخارجية في المدو (١٩٦٢–١٩٦٥)، واصبح وزيرا للخارجية وكالة (١٥ اذار – ٢ نيسان ١٩٧٣) . للمزيد ينظر: Tom Sancton, the Bettencourt affair the words Richest woman and the scandal that Rocked paris,Dutton,2018,pp .44–68.

[7] طالب شبيب: (1934 – 1997)، سياسي عراقي، ولد في محافظة بابل، درس الهندسة في كلية إمبريال في لندن، وكان واحد من الثلاثة الذين قاموا بالتخطيط للانقلاب ضد عبد الكريم قاسم، أصبح وزيراً للخارجية بعد انقلاب 8 شباط 1963 ولغاية 17 تشرين الثاني من العام ذاته، شغل بعض المناصب الدبلوماسية كان ابرزها سفير للعراق في المانيا، ترك الحياة السياسية بعد خلافات مستمرة مع الطبقة الحاكمة في العراق. للمزيد ينظر: أمير كريم عبد العالي، طالب شبيب ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، 2017، ص8 – 10.

[8] جريدة الجماهير، العدد 202، 12 أيلول 1963.

[9] صادق ياسين الحلو، العلاقات العراقية الفرنسية في الفترة العارفية ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣–١٩٦٨، مجلة الاستاذ، العدد ٧، كانون الثاني ١٩٩٦، ، ص10.

[10] د.ك.و، رقم الملف 412/322، منهاج مجلس الوزراء، كتاب وزارة الاقتصاد إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء المرقم س/711 في 20 تموز 1967، و27، ص90.

[11] د.ك.و، رقم الملف 412/322، منهاج مجلس الوزراء، كتاب وزارة المواصلات إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء المرقم م/525 في 27 تموز 1967، و2، ص4.

[12] سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء، النجف، 1977، ص323.

(13) سعد حقي، العلاقات العراقية – الفرنسية 1972 – 1988، مجلة الأمن القومي، كلية العلوم، جامعة بغداد، العدد 4، 1986، ص3.

(14) صادق ياسين الحلو، المصدر السابق، ص82.

(15) وليد خالد يوسف حمادي، العلاقات العراقية الفرنسية ١٩٦٨–١٩٨٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ، ص42 و ص 172.

(16) الوقائع العراقية، العدد 141، 24 تشرين الأول 1967.

(17) المصدر نفسه.

(18) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والمنظمات الدولية، الاتفاقية التجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الموقع عليها في 25 أيلول 1967، ج11، و148، ص73.

(19) الوقائع العراقية، 24 تشرين الأول 1967.

(20) وليد خالد يوسف حمادي، المصدر السابق، ص74.

(21) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية، نصوص المعاهدات التجارية والاقتصادية والكتب المحلقة بهما المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الأخرى، الاتفاقية التجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الموقع عليها في 25 أيلول 1967، ج4، ص112 – 114.

(22) المصدر نفسه، ص115.

(23) بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص91 – 92.

(24) جريدة الوقائع العراقية، العدد 1900، 17 تموز 1970.

(25) ستار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية (1963 – 1968)، مجلة دراسات دولية، العدد ٢٨، بغداد ،٢٠٠٥، ص80.

(26) جريدة الوقائع العراقية، العدد 1862، 4 تموز 1970.

(27) وليد خالد يوسف، المصدر السابق، ص71.

(28) سري محمود المدرس، "الاتجاهات الجغرافية لتجارة العراق الخارجية غير النفطية خلال الفترة 1968 – 1978"، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ج 6، العدد 1، 1984، ص74 – 77.

(29) بول بالطا و كلودين ريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة: كامل فاعور ونخله فريفر، دار القدس، بيروت، د.ت، ص102.

(30) سندس إسماعيل السامرائي ،السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق للفترة (١٩٦٧–١٩٨٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص140 – 150.

(31) بشيني: شركة لصناعة الألمنيوم أسسها هنري ميرل عام 1855، ومقرها في باريس، وعدت رابع أكبر منتج ومطور للألمنيوم، إذ توظف فيها (39) ألف شخص وتدير(320) منشأة تصنيع، ومبيعات في (50) دولة، استحوذت عليها شركة الكان (Alcan) في عام 2003، وأصبح مقرها في كندا . للمزيد ينظر:

C.J. GIGNOUX, HISTOIRE D'UNE ENTREPRISE FRANCAISE, ,Paris, 1955.

[32]غانم محمد الحفو، العلاقات العراقية الفرنسية ١٩٦٨ – ١٩٨٤، مجلة التربية والعلم، العدد ٦، كلية التربية، جامعة الموصل، تشرين الاول ١٩٨٨، ص70.

[33] جريدة الثورة، العدد 5394، 22 شباط 1985.

[34] بوقنطار الحسان، المصدر السابق، ص127.

[35] بنك ليونيه: بنك فرنسي أسسه هنري جيرمان في عام 1863 في مدينة ليون، كان البنك في بدايته يقبل الودائع الصغيرة، بعد ذلك افتتح فروعاً في باريس. للمزيد ينظر: Nicolas praquin, Accounting Historians journal, vol −37 , 1 June 2010.

[36] جريدة الثورة، العدد 81، 15 حزيران 1972.

[37] د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية، ملفة رقم 520200/241، كتاب وزارة الخارجية إلى مجلس قيادة الثورة المرقم غربية / ملحق1/3/1/1 في 8 آذار 1972، ص1 – 3.

[38] د.ك.و، وزارة التخطيط، ملفة رقم 520200/241، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس قيادة الثورة، المرقم س/341 في 7 أيلول 1971، و س/84، في 6 شباط 1972، ص1 – 2.

[39] د.ك.و، وزارة التخطيط، ملفة رقم 520200/241، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس قيادة الثورة، المرقم س/341 في 7 أيلول 1971، و س/84، في 6 شباط 1972، ص1 – 2.

[40] شاذل جاسم طاقة: (1929 – 1974)، شاعر ودبلوماسي وسياسي عراقي، ولد في مدينة الموصل، وأكمل دراسته الابتدائية والإعدادية فيها، ثم درس في كلية المعلمين العليا في بغداد وتخرج فيها عام 1950، عين في عام 1963 مدير عام لوكالة الأنباء العراقية، بعدها شغل منصب وكيل وزارة الإعلام عام 1968، ومن ثم سفير العراق لدى الاتحاد السوفيتي، أصبح وزيراً للخارجية في 23 حزيران 1974 وحتى وفاته في 20 تشرين الأول 1974، له عدد من المؤلفات وديوان شعري. للمزيد ينظر: يوسف عز الدين, شعراء العراق في القرن العشرين, مطبعة أسعد, بغداد, 1969، ص353.

[41] د.ك.و، وزارة الخارجية، نصوص الاتفاقيات الخارجية والاقتصادية والكتب الملحقة بها، اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية العراقية، ج7، تسلسل 69، 1976، ص349.

[42] المصدر نفسه، ص341.

[43] المصدر نفسه، ص٣42 – ٣43.

[44] د.ك.و، وزارة الخارجية، نصوص الاتفاقيات الخارجية والاقتصادية والكتب الملحقة بها، اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية العراقية، ج7، تسلسل 69، 1976، ص144.

[45] وليد خالد يوسف، المصدر السابق، ص115.

[46] المصدر نفسه، ص116.

[47] سندس إسماعيل السامرائي، المصدر السابق، ص206.

[48] المصدر نفسه، ص206.

Sources:

1. Masoud Al-Khawand, Historical and Geographical Encyclopedia, Germany - Europe, Dar Pioneers of the Renaissance, Beirut, Dr. T, Part 3.

2. Muhammad Hamza Hussein al-Dulaimi and Lubna Riyad Abd al-Majid al-Rifai, Contemporary World History, Ajn al-Atheer House for Printing and Publishing, University of Mosul, 2014.
3. Louis Dollo, International Cultural Relations, translated by: Bahij Shaaban, Oweidat Publications for Publishing and Printing, Beirut, 1974.
4. Al-Bilad Newspaper, Issue 6529, January 23, 1963.
5. Qahtan Ahmed Suleiman, Iraqi foreign policy from July 14, 1958 to February 8, 1963, Madbouly Library, Cairo, 2008.
6. Tom Sancton, the Bettencourt affair, the words Richest woman and the scandal that rocked Paris, Dutton, 2018.
7. Amir Karim Abdel-Aali, Student Shabib and his political role in Iraq, Master Thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Al-Muthanna University, 2017.
8. Al-Jamahir Newspaper, Issue 202, September 12, 1963.
9. Sadiq Yassin Al-Helou, Iraqi-French Relations in the Al-Arifiya Period, November 18, 1963-1968, Al-Ustad Magazine, Issue 7, January 1996.
10. D.K.W, File No. 322/412, Curriculum of the Council of Ministers, Letter of the Ministry of Economy to the Presidency of the Cabinet Diwan No. S / 711 on July 20, 1967, and 27.
11. D.K.W, File No. 322/412, Curriculum of the Council of Ministers, Letter of the Ministry of Communications to the Presidency of the Cabinet Diwan No. M/525 of July 27, 1967, and 2.
12. Saeed Abboud Al-Samarrai, Modern Economic Development in Iraq, Al-Qadaa Press, Najaf, 1977, pg. 323.
13. Saad Hakki, Iraqi-French Relations 1972-1988, Journal of National Security, College of Science, University of Baghdad, Issue 4, 1986.
14. Walid Khaled Youssef Hammadi, Iraqi-French Relations 1968-1988, MA thesis (unpublished), Higher Institute for Political and International Studies, University of Baghdad, 2004.
15. Iraqi Gazette, No. 141, October 24, 1967.
16. D.K.W, files of the Ministry of Foreign Affairs, a set of treaties and agreements concluded between Iraq and international organizations, the trade agreement between the government of the Iraqi Republic and the government of the French Republic, signed on September 25, 1967, part 11, and 148.
17. Iraqi Gazette, October 24, 1967.
18. D.K.W, files of the Ministry of Foreign Affairs, texts of commercial and economic treaties and books attached to them concluded between the Republic of Iraq and other countries, the commercial agreement between the government of the Republic of Iraq and the government of the French Republic, signed on September 25, 1967, part 4.
19. Boukantar Al-Hassan, French Foreign Policy towards the Arab World Since 1967, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1987.
20. Iraqi Gazette, Issue 1900, July 17, 1970.
21. Sattar Al-Jabri, Iraqi-French Relations (1963-1968), Journal of International Studies, Issue 28, Baghdad, 2005.
22. Iraqi Gazette, Issue 1862, July 4, 1970.
23. Sari Mahmoud Al-Mudarres, “The Geographical Trends of Iraq’s Non-Oil Foreign Trade During the Period 1968-1978,” The Arabian Gulf Journal, Center for Arabian Gulf Studies, University of Basra, Part 6, Issue 1, 1984.

24. Paul Balta and Claudine Rillo, France's Policy in the Arab Countries, translated by: Kamel Faour and Nakhleh Frever, Dar Al-Quds, Beirut, Dr. T.
25. Sondos Ismail Al-Samarrai, French Foreign Policy Towards Iraq for the Period (1967-1988), Master Thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 1988.
26. C.J. GIGNOUX, HISTOIRE D'UNE ENTREPRISE FRANCAISE, Paris, 1955.
27. Ghanem Muhammad Al-Hafou, Iraqi-French Relations 1968-1984, Journal of Education and Science, Issue 6, College of Education, University of Mosul, October 1988.
28. Al-Thawra Newspaper, Issue 5394, February 22, 1985.
29. Nicolas praquin, Accounting Historians journal, vol -37, 1 June 2010.
30. Al-Thawra Newspaper, Issue 81, June 15, 1972.
31. D.K.W, files of the Ministry of Foreign Affairs, File No. 241/520200, Letter of the Ministry of Foreign Affairs to the Revolutionary Command Council No. Western / Appendix 1/1/3/1 of March 8, 1972.
32. D.K.W, Ministry of Planning, File No. 241/520200, Letter of the Ministry of Foreign Affairs to the Revolutionary Command Council, No. S / 341 on September 7, 1971, and S / 84, on February 6, 1972.
33. D.K.W, Ministry of Planning, File No. 241/520200, Letter of the Ministry of Foreign Affairs to the Revolutionary Command Council, No. S / 341 on September 7, 1971, and S / 84, on February 6, 1972.
34. Yusuf Izz al-Din, Poets of Iraq in the Twentieth Century, Asaad Press, Baghdad, 1969.
35. D.K.W, Ministry of Foreign Affairs, Texts of Foreign and Economic Agreements and Books Appended to Them, Economic and Technical Cooperation Agreement between the Government of the French Republic and the Government of the Iraqi Republic, Part 7, Series 69, 1976.
36. D.K.W, Ministry of Foreign Affairs, Texts of Foreign and Economic Agreements and Books Appended to Them, Economic and Technical Cooperation Agreement between the Government of the French Republic and the Government of the Iraqi Republic, Part 7, Series 69, 1976.